قالت العرب

"تُنسى كأنك لم تكن / تنسى كمصرع طائر / ككنيسة مهجورة تنسى / كحب عابر / وكوردة في الريح / وكوردة في الثلج / تنسى

المشهد

العدد 343 السنة الثالثة عشرة- الأحد 28 ديسمبر 2025م - 8 رجب 1447هـ

من الفاشل فى الانتخابات: المعارضة أم السلطة؟

المال السياسى سيد الموقف والخاسرون كثر أهمهم الوطن وفقراؤه

من الـذى فشل فى انـتخـابات مجلس النواب ٢٠٢٥؟ المعارضة التى حرمت من الحصول على مقاعد باستثناءات نادرة تعد على أصابع اليد الواحدة، أم السلطة التى سمحت بكل هذه الفوضى الانتخابية من أول قانون معيب سمح لأحزاب الموالاة بتشكيل قائمة وحيدة مضمونة الفوز عبر "تبرعات" بعشرات الملايين.

من الفاشل ومن الرابح؟ السلطة التى فرغت البرلمان من مضمونه؟ ام الفقراء الذين اضطروا تحت سوط التضخم والغلاء لبيع أصواتهم بـ "ثمن بخس" أم الوطن الذى يواجه تحديات كانت تحتاج مجلسا تشريعيا قويا؟ أم أحزاب وتكتلات المعارضة المحاصرة بقوانين معيبة ومال سياسى لانعرف من أين يأتى ولن يذهب؟

أربعة أصوات من أصحاب الوزن السياسى يجيبون، تنوعوا بين كمال أبو عيطة ومدحت الزاهد وعلاء الخيام وناجى الشهابى .. وهذه أقوالهم:

بحسب تأكيد كمال أبو عيطة وزير القوى العاملة السابق وأحد مؤسسى حزب الكرامة، فإن المعارضة لم تفشل فى انتخابات ٢٠٢٥، بل عملت كل ما عليها، وأن الفشل جاء بسبب عوامل أخرى.

وأوضح أن المعارضة بشكل عام، مُنعت أصلاً من المشاركة وهذا المنع جاء من خلال القانون الشائك الذى صُمم للانتخابات، حيث يأتى نصف البرلمان بالتعيين لدعم القائمة المطلقة المغلقة، وهى نظام مفسد تمامًا.

وأضاف أبو عيطة أن النظام لم يكتف بالقائمة المطلقة، بل شمل نزول مرشحين دفعوا مبالغ كبيرة، سواء فى القوائم أو غيرها، مشيرا أنه فى كل الانتخابات دائمًا توجد بعض التجاوزات، سواء فى استخدام المال أو غيره، وهذا موجود فى كل مكان ولكن هذه المرة لم تكن انتخابات حقيقية، بل تجاوزات فقط، حيث كانت التجاوزات موجودة بدون أى انتخابات فعلية، مما دفع الرئيس للتدخل، وأول تجاوز كان فى القانون نفسه، ثم فى اللجنة العليا للانتخابات التى لا تصلح حتى للإشراف على انتخاب جمعية عمومية، رغم تصريحاتها بأن الانتخابات جيدة والإقبال رهيب.

وأوضح الوزير السابق أن هذه أضعف انتخابات يشهدها فى حياته، وربما قبل ولادته كانت هناك أخرى، لكنها الأضعف فى الإقبال والحضور، موضحا أن التصويت العقابى أخذ شكلين رئيسيين فى هذه الانتخابات أحدهما الامتناع عن الحضور تمامًا وحتى فى النسبة الضئيلة التى حضرت، كانت نسبة الأصوات الباطلة مرتفعة، وهو شكل من أشكال الاحتجاج أو التصويت العقابى بإبطال الصوت، وأعطى الناس انتقامًا أو سلبًا أصواتهم لمرشح واحد فقط بمثل الغلابة، أو لم يعطوا أحدًا إذا لم يقتنعوا بأى مرشح، وهناك ظاهرة غريبة فى بعض قرى الجيزة حيث رفضت العائلات النزول للانتخابات أصلاً حتى لا يُقال عليهم "مزورين" أو أنهم هبطوا بمستواهم وهذا يعكس الإحباط العام من العملية الانتخابية بأكملها، كما أن الانتخابات فى الإسكندرية وُصفت بأنها بين "هايبر وان" و"كارفور" أو سوبر ماركتات كبيرة أخرى مثل "أوكازيون ماركت" ووضح أن هذه السوبر ماركتات كانت توزع صناديق وكراتين وبونات لجذب الناخبين، مما يعكس تحول الانتخابات إلى تجارة تجزئة.

وأضاف أن هذا البرلمان غير مناسب لأى قوى سياسية، فهو "ولد ميتًا" ومشوهًا، ولادة غير طبيعية، وكأنه ولد سفاحًا لا يمت للبرلمان بالصوت، وأنه يشعر بالفخر لعدم وجود مقعد له فى مثل هذا البرلمان. مشيرا أن المجلس الحالى لن يكون فيه أحد يمثل الشعب حقًا، نعم هناك واحد أو اثنان أو ثلاثة، لكنهم لا يملكون أى تمثيل حقيقي، هؤلاء سيعملون وسط تحالفات تجارة السلاح والعملة والمخدرات والآثار، دون تحقيق أى شيء للشعب.

ووصل أبو عيطة إلى حد القول أن مصر رايحة على "سكة اللى يروح ما يرجعش"، وأن هذا البرلمان أسوأ من برلمان ٢٠١٠ الذى كان فيه بعض الوعى والانتماء والوطنية. أملَ أعضاء هذا البرلمان لا يعرفون معنى السياسة أصلاً، فهم مشغولون بأمور مثل السيارات دون فهم للشأن السياسى ولو اكتمل البرلمان، يجب المطالبة بإلغائه تمامًا وإعادة صياغة قانون جديد وفق مخرجات الحوار الوطني، مع إجراء الانتخابات بالقائمة النسبية الكاملة وهاجم الهيئة الحالية للانتخابات فهى برأيه (ليست مستقلة، بل "هيئة بنداري" فى الاسم والصفة والفعل، ويجب اختيار هيئة مستقلة حقيقية) فقد ادعت أن كل شيء زى الفل حتى اضطر رئيس الجمهورية للتدخل، لكن ما حدث بعده لم يختلف كثيرًا، وحتى لو اعتُقل بعض الذين يوزعون الفلوس، لكن آثار الفلوس لا تزالُ موجودة، فقد تم القبض على ٢٥ شخصًا فى ساعة واحدة فى المطرية وكان تأثير هذا كبيرا، حيث حصل مرشح مثل محمد زهران على الأولوية فى معظم اللجان بفارق كبير، لكن فى ٣-٤ لجان ارتفع الحضور فجأة من ١٥٠-٣٠٠ إلى ٧٠٠-٨٠٠ صوت، وهذه اللجان غيرت النتيجة فى الدائرة كلها، مما يشير إلى تخطيط مسبق.

وأضاف: استشرى الفساد وأصبح أقوى من الجميع فهو موجود فى كل المستويات ويخطط، من المنع الأولى المسبق كما حدث مع هيثم الحريرى ومحمد عبد العال ومحمد عبد الحليم والتدخل كما حدث أحمد الشرقاوى وطلعت خليل، الذين كانوا آخر بقايا تكتل ٢٥/٣٠، فهؤلاء الرموز، الذين يمثلون ثورة ٢٥ يناير، واجهوا نهاية مأساوية، مثل أحمد الشرقاوى الذى نجح ثم خسر باكتساح، وطلعت خليل الذى سيُحاكم دون معرفة النتيجة، بالإضافة إلى نواب مترشحين اتهموا زورًا بالمخدرات رغم براءتهم المثبتة بشهادات من المعامل المركزية

وقال ابو عيطة إنه اكتشف أسلوبًا جديدًا للتزوير باستخدام الباركود، وأضاف أن مصر تدخل منعطفًا خطيرًا يتطلب تنبه الجميع، سواء حكومة أو معارضة، لأن هذا البرلمان لن يُحترم حتى لو اكتمل، فالشعب كان يقابل النواب بإجلال واحترام، لكن هذا البرلمان لن يلقى احترامًا.

أضاف أبو عيطة أن تحالف الفساد يستفيد من الفقراء الذين يتزايدون يوميًا، بينما تُخفى الأجهزة مستويات الفقر بأوامر، وما حدث يؤدى إلى برلمانات هشة لا تعبر عن الشعب، وتستخدم لتمرير قوانين معيبة مثل قانون الإدارة والعمل والتأمينات الاجتماعية، كما فى البرلمان السابق

وأوضح أن الشعب يجب أن ينتظر من هذا البرلمان تشريعات ضد مصالحه، فالأغلبية العظمى ليست مدافعة عن الشعب بل عن مصالحها، لاسترداد الفلوس المصروفة وحماية أنشطتها غير المشروعة، لكنه يعول كليًا على القضاء المصرى للتدخل ووقف هذه المهزلة، مشيرًا إلى أنه متفائل وهذا التفاؤل ينبع من الثقة فى استقلالية القضاء كحل أخير لتصحيح مسار الانتخابات المشوهة، فهو الأمل الوحيد فى استعادة الشرعية للبرلمان.

وأكد أبو عيطة أن كمية الطعون التى قدمت أكبر من عدد الدوائر، مما يجعلها كارثة حقيقية وهذه الطعون تكشف عمق التجاوزات والتزوير، وتتطلب تدخلا قضائيًا فوريًا، وهذه الكارثة دليل على فشل النظام الانتخابى الحالى الذى يحتاج إلى إصلاح جذري.

مدحت الزاهد: فشل النظام

أكد مدحت الزاهد رئيس حزب التحالف الشعبى الاشتراكى ورئيس مجلس امناء الحركة المدنية الديمقراطية،أن العنوان المناسب لانتخابات ٢٠٢٥ ليس "فشل المعارضة"، بل "فشل النظام السياسى وفشل الحكومة ومؤسسة الحكم" فى استغلال الانتخابات كمخرج من الأزمة المحتدمة التى يواجهها الشعب، فالانتخابات كانت فرصة لفتح أبواب الأمل فى تغيير سلمى ديمقراطي، يقطع طريق الانفجارات والفوضى والانقلابات والاضطرابات الاجتماعية الحادة، وهذا الوعى يتجاوز مجرد "مين خد إيه" أو "المقاعد راحت فين"، فالتركيز على الكراسى فى مثل هذه المأساة يصبح كارثة حقيقية

أضاف الزاهد، أن هناك بعدًا وطنيًا ومجتمعيًا عامًا وبعدًا شعبيًا وديمقراطيًا يتعلق بالأمن الاجتماعى والسلامة الوطنية، وهو ما كان المفروض أن يديره النظام، والسؤال الرئيسى هو: هل قدرت الانتخابات على تمثيل القوى المتنوعة فى المجتمع لتكون شريكا فى الخروج من الأزمة أو على الأقل تخفيف أعبائها عن الناس؟

كمال أبو عيطة: لم تفشل المعارضة .. والكائن الجديد "ولد سفاحًا" ولا يمت للبرلمان بصلة

مدحت الزاهد: "النظام ومؤسسة الحكم" فشلا فى استغلال الانتخابات كمخرج من الأزمة

ناجى الشهابي: كارثة تمثيلية والجميع متورطون وكراسى تم بيعها بعشرات الملايين

وأجاب الزاهد، أن الانتخابات لم تحقق ذلك، بل اتبعت منطق "الصوت الواحد" فى برلمان متآمر عليه من الأجهزة والمؤسسات الحاكمة، فالتشريعات الخانقة، مثل نظام القوائم المطلقة، ليست إنتاج المعارضة بل عارضتها وقاطعتها ورفضتها، مما يجعلها أداة للإقصاء، كما أن تقسيم الدوائر الاعتباطى كان انحيازًا للأقوى ولرأس المال ورجال الأعمال ورجال السلطة، مما يبعد الناس عن المشاركة. أيضا ارتفاع الرسوم جعلت الاشتراك مكلفًا، فـ ٣٠ ألف جنيه للترشح و١١ ألفا إضافية، أى ٤٠ ألف جنيه دون أى نشاط إضافى من المرشح، وهذا فى بلد أغلبيته من الفقراء يعنى إقصاءً كاملاً للطبقات الشعبية، وانتهى الأمر إلى مأساة شوهدت فى إبطال النتائج فى عشرات الدوائر، مع تغول المال السياسى فى كل اتجاه فالكراسى يُدفع فيها ٤٠ أو ٥٠ أو حتى ١٠٠ مليون جنيه، مما يثير تساؤلات حول الغرض من ذلك.

وأوضح رئيس حزب التحالف الشعبى أن التشريعات والإجراءات الإقصائية تبعد أصحاب المصلحة الحقيقية وتمكن رأس المال من السيطرة الكاملة، فأصبحنا نشاهد الإنفاق الهائل فى بلد يواجه أزمة اقتصادية شديدة، مما يؤدى إلى إنتاج برلمان بالتعيين بدلاً من الانتخاب الحقيقي

يضيف: هذا ليس دفاعًا عن المعارضة، التى قد تفشل فى الكثير من الأمور، لكن قصة مصر الآن هى فشل النظام السياسى الذى لن يصمد أمام العواصف القادمة بفضل طريقة إدارة هذه الانتخابات والمال السياسى كان السبب الرئيسى فى غياب من يمثلون الشعب الحقيقى فى البرلمان، حيث أصبح هو "الغول" أو الذراع الرئيسى لها، مع أطراف أخرى فى المشهد الذى لا يضر العدو ولا يفيد الحبيب. ومنذ الإطاحة بثورة ٢٥ يناير، كان البرلمان مصممًا لعدم تحمل أصوات معارضة، رغم أن المعارضة فى ذلك الوقت كانت محدودة بعدة عشرات فقط. وقد مارست تأثيرها الأكبر فى مناسبتين مهمتين تخصان الوطن كله، تيران وصنافير والتعديلات الدستورية، هذه المعارضة تم الإطاحة بها وحصارها فى كل مكان، وفى النهاية، حتى بقاياها مثل أحمد الشرقاوى لم تعد موجودة، وطلعت خليل فشل فى محاولة التحقيق، لذلك يجب اعادة الانتخابات الحالية حتى تمثل الشعب.

ناجى الشهابي: كارثة تمثيلية تهدد الديمقراطية

وصف عضو مجلس الشيوخ ورئيس حزب الجيل، ناجى الشهابي، انتخابات ٢٠٢٥ بأنها "غير مسبوقة" فى درجة فسادها وابتعادها عن جوهر التمثيل الشعبي، هذه الانتخابات لم تكن مجرد عملية تصويتية، بل تحول جذرى فى بنية المجتمع المصري، حيث اختفت الطبقة المتوسطة تماماً عن المشهد الانتخابي، تاركة المجال لناخبين فقراء تُشترى أصواتهم بمبالغ زهيدة تصل إلى ٢٠٠ جنيه، و"هذا المجلس القادم لن يكون ممثلاً للشعب المصري، بل مجلساً مالياً يسيطر عليه رجال الأعمال، وأسوأ من ذلك، نواب لا علاقة لهم بالعمل العام أو السياسة أو التشريع".

أضاف الشهابي: المشهد الانتخابى شهد "غياباً كاملاً للطبقة المتوسطة"، التى كانت عماد الديمقراطية، هذه الطبقة لم تنزل إلى مراكز الاقتراع أبداً، مما يجعل المجلس "مرآة للنظام الفاسد" و"النواب الذين فازوا لا يعرفون حتى اللغة العربية الفصحى، يقرأون من الورق بعربى مكسور، لم يتعلموا فى مدارسنا ولا يفهمون التعليم الذى تعلمناه فكيف لهم أن يعرضوا مشاكل الشعب؟"

علاء الخيام: حتى إعلام السلطة قال إنها تذكر بفساد قبل الثورة، وأخطر ما رأى فى تاريخ الجمهورية

"هذا يجعل المجلس أداة للمصالح الخاصة، حيث يدخل الأثرياء بملايينهم لشراء الكراسي، بينما يصرف آخرون عشرات الملايين ليحصلوا على ١٠- ١٢ ألف صوت فقط، فى حين أن القائمة الوطنية "من أجل مصر" طلبت من كل مرشح ١٠٠ مليون جنيه، هذا يعنى أن المجلس القادم "مجلس مالى وليس حتى مجلس رجال أعمال"، حيث اختفى الناخب التقليدى وحل محله "الناخب الفقير المسكين اللى محتاج"، الذى يحل مشكلته بـ٢٠٠ جنيه مقابل التصويت.

ويوضح الشهابى أن الانتخابات لم تجَر فى أماكن مغلقة، بل فى سرادقات واسعة طولها ٢٠- ٣٠ مترا، مما سمح بمراقبة الأصوات تحت أعين الجميع وصرح بأن "هذا كله تم بشكل واسع بعد بيان الرئيس عبد الفتاح السيسى الذى أعلن عن تجاوزات وطالب بإعادة الانتخابات، لكن حتى فى شبرا مصر بعد الإعادة، استمرت التجاوزات"، واتهم الأجهزة بأنها متورطة لان هذه العملية كانت "على مرأى ومسمع من جميع أجهزة الدولة"، كما أن الهيئة الوطنية للانتخابات لم تقم بدورها، ولم ترفع شكوى رسمية رغم تجاوز السقف الانتخابى بعشرة أضعاف، مشيراً إلى أن "العمود الواحد فى أكتوبر أعلى من السقف الانتخابي".

عن فشل المعارضة يقول الشهابى بأن "هذه ليست انتخابات تمثل فيها المعارضة، بل انتخابات لمن يملك المال" هؤلاء "أذكياء" يصرفون ٢٠-٣٠ مليوناً ليحصلوا على كرسى بـ١٠- ١٢ ألف صوت، لان فى دماغهم أشياء اخرى ليس لها علاقة بالعمل السياسي، يريدون مقعد البرلمان كواجهة لهم لتسهل عليهم أموراً خاصة.

فى الختام، يؤكد الشهابى أن مجلس النواب ٢٠٢٥ "لا يمثل الشعب المصرى فى شيء، ولا يمثل الفقراء والمساكين الذين اشتريت أصواتهم"، ويطالب بإلغاء الانتخابات عبر حكم من المحكمة الدستورية العليا، التى يمكنها أن تحكم اليوم أو غداً، فهذا المجلس كارثة بكل المقاييس، خاصة مع التحديات الضخمة التى تواجه مصر"، محذراً: البرلمان يفقد دوره الحقيقى فى تمثيل الشعب، "مش هنلاقى فيه أصوات تعبر عن الناس من الاساس"

علاء الخيام: بيع الكراسى بالملايين

أكد علاء الخيام أن أحزاب الموالاة تجاوزت كل الحدود ببيع كراسى البرلمان بالملايين، من ٢٠ لـ٥٠ مليون جنيه والتسريبات والفيديوهات على السوشيال ميديا فضحت تلك القيادات، وحتى إعلام الدولة ناقش تجاوزات الانتخابات واكد أنها تهديد للديمقراطية وصرح بعضهم "أن ده بيع صريح يذكر بفساد قبل الثورة، ويعتبر أخطر حاجة شافها فى تاريخ الجمهورية". القوائم أصبحت الأغلى لأنها تضمن نجاحا بدون منافسة، وأكثر من ٥٠٪ نجحوا بدون حملة انتخابية حقيقية، هناك رجال أعمال اشتروا الكراسي، وهذا يهدد الطبقات الفقيرة، فالبرلمان أصبح مشروعا اقتصادى وليس لتمثيل الشعب.

وأكد الخيام أن الرئيس السيسى تدخل مباشرة بناءً على توصية من المخابرات، التى رأت أن "المشهد غير مريح ويهدد الاستقرار" وأعيدت ٧٠٪ من الدوائر بسبب انتهاكات، وأصوات تم شراؤها، وفى إعادة الانتخابات بالجيزة الحضور أصبح ١,٥٪ فقط، وهذه رسالة صادمة رغم الوعى السياسى المرتفع بالمحافظة. بعدما كان يقال أن٥٠٪ حضروا فى المرحله الأولى، وهذا دليل فقدان ثقة كامل.وما حدث يعتبر إجراما يستحق المحاكمة، ويجب تدخل استثنائى لحكيم داخل الدولة "فلا يجوز ان نبيع تاريخ مصر بالأموال" كما أن مصر فى خطر، فهناك صراع مع إثيوبيا وإسرائيل، وتضخم، والبرلمان الآن فى يد غير كفؤة، وسيكون خطرا على الأجيال القادمة، فبرلمان رجال الأعمال لا يصلح لتلك المرحلة.

وأوضح علاء الخيام أنه فوجئ بسقوط طلعت خليل وأحمد الشرقاوى رغم شعبيتهم، وعدم دخول هيثم الحريرى، والبرلمان الان أصبح بدون معارضة حقيقية، والحل فى رأيه إلغاء كامل للانتخابات، وإجراء انتخابات بإشراف قضائي، وإعلام حر لفضح المال السياسي. نحن نحتاج تغييرا جذريا لإنقاذ المشهد.

تحقيق: بسمة رمضان